العرب
الإثنين 2020/03/16
السنة 42 العدد 11648

مخاطر كورونا تصدم قطاع الأعمال المغربي

أحدث فايروس كورونا صدمة شديدة في قطاع الأعمال المغربي بفعل تأثير الوباء على مناخ الاستثمار والأنشطة الصناعية والتجارية بعد تراجع حركة المواطنين والعمال في ظل صدمة لم يعرف الاقتصاد العالمي مثيلا لها منذ الأزمة المالية العالمية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - تصاعد قلق المنظمات الاقتصادية في المغرب من أزمة انتشار فايروس كورونا وأصبح كابوسا يؤرق الجميع بعد أن قلب التوازنات الاقتصادية لكافة البلدان التي تشهد موجة انتشار الوباء.

وحذرت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين التابعة لحزب الاستقلال، من حدوث أزمة اقتصادية في المغرب، بسبب تفشي كوفيد- 19 في العديد من الدول، التي تربطها به علاقات تجارية، خصوصا الصين، ودول الاتحاد الأوربي.

وأشارت الرابطة إلى أن الاقتصاد المغربي يعتبر من بين اقتصادات الـ20 دولة الأكثر تأثرا في العالم، بشكل مباشر، من تراجع النشاط الاقتصادي في الصين، نظرا للتباطؤ التجاري في أوروبا، أحد أهم منافذ التصدير للبلاد.

ودعت الرابطة التي تضم خبراء اقتصاد، الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي فقدان مناصب الشغل، والحد من تداعيات فايروس كورونا المستجد، وتراجع نمو الاقتصاد المحلي.

وقالت الرابطة، إنه بالإضافة إلى الآثار السلبية للجفاف هذا الموسم، فإن تأثير فايروس كورونا المستجد ينذر بانخفاض ملموس في معدل النمو، الذي توقعته الحكومة في إطار قانون المالية 2020.

فوزي زمراني

تم إلغاء حجوزات السياح وإلغاء بعض الملتقيات الإقليمية

وأوضحت أن هذا الانخفاض يمكن أن يتراوح بين 0.5 و1.5 نقطة نمو، حسب تطور هذا الفايروس في الزمان، والمكان.

وقدَّر خبراء اقتصاد تابعون للأمم المتحدة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي بسبب فايروس كورونا الجديد بحوالي 50 مليار دولار على مستوى صادرات الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم، خلال شهر فبراير الماضي لوحده.

وتكبدت قطاعات اقتصادية مغربية خسائر كبيرة يصعب حصرها بسبب التداعيات المتفاقمة على الصناعات المختلفة مثل صناعة الآلات الكهربائية ومعدات الاتصالات وقطاع السيارات والطيران.

ويرى خبراء مغاربة أن قطاعات التصدير، خصوصا الصناعة التقليدية والسياحة، وقطاعات النقل والتجارة والمطاعم والترفيه ووكالات الأسفار، بدأت تتضرر من الأزمة.

وفي هذا السياق طالبت كتلة حزب العدالة والتنمية في مجلس النواب رئيس الحكومة باتخاذ إجراءات مستعجلة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع السياحي على تجاوز تداعيات تراجع النشاط السياحي.

وقال البرلمانيون إن الانعكاسات الاقتصادية السلبية للوباء بدأت تظهر تدريجيا على معظم القطاعات، وخاصة القطاع السياحي الذي يرتبط نشاطه ارتباطا وثيقا بحركة الأشخاص داخل وخارج البلاد.

ودعا الحزب إلى "اتخاذ إجراءات حازمة لمنع السفر إلى بؤر الفايروس بهدف تطويقه والحد من انتشاره.

وذكر نائب رئيس الكنفيدرالية الوطنية للسياحة، فوزي زمراني، أن "القطاع السياحي سجل إلغاء حجوزات عدد من السياح الأجانب، إضافة إلى إلغاء وتأجيل بعض الملتقيات الإقليمية والدولية التي كان يزمع أن تحتضنها مجموعة من المدن المغربية، حتى إشعار آخر.

ودعا الاتحاد العام لمقاولات المغرب (منظمة أصحاب الشركات الخاصة) إلى المزيد من اليقظة للتأثير الكبير للفايروس على محركات النمو، مطالبا الشركات بالتعبئة بقوة للتعامل مع هذه الأزمة.

وعلى مستوى التداولات المالية ببورصة الدار البيضاء، تراجعت قيمة 48 سهما من أصل 50 شركة مدرجة الأسبوع الماضي، حيث تابع محللو شركة وفا بورس، المتخصصة في معالجة طلبات المتعاملين بالأسهم عبر عمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية، أكبر التراجعات من طرف أسهم الشركات العاملة في قطاعات التمويل والعقارات وتوزيع المحروقات والصناعات الرقمية.

لكن الخبير المالي والاقتصادي الطيب أعيس، قلل من خطورة الوباء قائلا "لا داعي لتهويل التداعيات الاقتصادية. المغرب يمكنه استثمار هذا الوضع الاقتصادي لتنويع مصادره من المواد الأولية وباقي المنتجات الصناعية التي تحتاجها السوق المحلية".

ودعت منظمة المرأة الاستقلالية إلى ضرورة اعتماد تدابير عاجلة، ووضع آلية استباقية للرصد لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وذلك من خلال نهج مقاربة تشاركية لمواجهتها، والحد من مخاطرها، مع ترقب واغتنام الفرص، التي قد تتيحها.

واعتبر خبراء أن القطاع السياحي المغربي يعد الأكثر تضررا من انتشار الفايروس على الصعيد العالمي، نظرا لليد العاملة المهمة التي يحتويها القطاع، حيث تراجع الإقبال على شراء تذاكر الطيران وإلغاء حجوزات الفنادق.

وطالبت أحزاب بإجراءات عملية مستعجلة لإنقاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة، نظرا إلى أن قطاع النقل السياحي يعاني أصلا من ارتفاع حجم الديون المرتبطة بالاستثمارات والمستحقات الشهرية الناجمة عنها.

وتواجه الشركات بفعل الظرف الاستثنائي لانتشار الوباء تراجعا في حجم رقم معاملاتها، مما يجعلها تواجه صعوبات لا حصر لها مما يؤثر على قدرتها على صرف المستحقات.

وحثت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين، على تشجيع الحفاظ على فرص العمل من خلال إنشاء آليات دعم الشركات الأكثر تضررا، والإعفاء الجزئي من التكاليف الاجتماعية، مع تمديد آجال سداد الديون المصرفية.

ودعت الرابطة الحكومة إلى تحديد سياسة عمومية استباقية لمواجهة الأزمات، إضافة إلى إدارة تداعياتها، معبرة في الوقت ذاته عن ارتياحها للتدابير الوقائية، التي اتخذتها السلطات من أجل التخفيف من خطر انتشار الفايروس.

واقترحت وضع خطة لحماية القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة، وإجراءات للحفاظ على فرص العمل، وزيادة الطلب المحلي.

ماذا بعد غياب السياح؟

الصين تسير عكس التيار وتعيد رحلات جوية

غيمة كورونا السوداء تنقشع

تزايدت المؤشرات على اقتراب الصين من تخطي الشلل الاقتصادي الناتج عن انتشار فايروس كورونا بعد إعلانها عن استئناف حركة السفر والرحلات الجوية، الأمر الذي يشير إلى انطلاقة جديدة في اتجاه إصلاح العطب الذي أصاب محركات النمو الاقتصادي.

بكين - فاجأت الحكومة الصينية الأوساط الاقتصادية العالمية بالإعلان عن بدء إجراءات استئناف تشغيل المطارات بشكل منتظم بعد تأكيدات بأنها تمكنت من السيطرة على أزمة انتشار فايروس كورونا المستجد في البلاد.

ونشرت وكالة شينخوا الصينية صورة لموظف يقوم بإصلاح طائرة ركاب من طراز إيرباص أي 321 في قاعدة صيانة تابعة للخطوط الجوية الصينية الجنوبية في مطار هايكو الواقع في مقاطعة هاينان جنوب الصين.

ونسبت الوكالة إلى رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ قوله إنه "يتعين بذل المزيد من الجهود لتعميق الإصلاح والانفتاح وإطلاق العنان لإمكانات الاستهلاك الضخمة ودفع زخم التنمية الاقتصادية.

وتأتي الخطوة عكس تيار تعليق الرحلات الجوية في جميع أنحاء العالم وتوسيع إجراءات الحظر وإلغاء الأنشطة والتجمعات السكانية وإغلاق المصانع والمدارس.

وكان آخر تلك الإجراءات تمديد الحظر الأميركي على الرحلات الجوية مع أوروبا ليشمل بريطانيا وجمهورية أيرلندا اعتبارا من الاثنين 16 مارس الجاري. ويرى خبراء أن التحول الكبير الذي أعلنته الحكومة الصينية يؤكد عزمها على طي صفحة وباء فايروس كورونا واستئناف الأنشطة الاقتصادية لتفادي خسائر أكبر قد تنجم عن استمرار الركود، الذي ضرب قطاعات الصناعة والتصدير والنقل وكل محركات الإنتاج طيلة شهرين من الزمن.

ودعا رئيس مجلس الدولة الصيني إلى بذل المزيد من الجهود لتيسير عودة النشاط الطبيعي إلى الأسواق التجارية والخدمات اللوجستية وعودة الاستقرار إلى حركة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

وأكد أن الحكومة الصينية تقوم بتعزيز التنسيق والترابط بين إجراءات الوقاية والسيطرة على فايروس كورونا (كوفيد- 19) وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد لي كه تشيانغ على أهمية بذل الجهود الدقيقة والفعالة للحيلولة دون عودة الفايروس مجددا، وذلك خلال تشديد الرقابة على تفاصيل سريان العمل في السوق الاستهلاكية واستئناف العمل في القطاعات التجارية واللوجستية وخدمات الحياة الأساسية.

ودعا رئيس مجلس الدولة الصيني إلى استئناف عمل الصناعات والنشاطات التجارية واللوجستية بشكل منتظم، وإلى وجوب منح اهتمام أكبر بأنماط الأعمال التجارية الجديدة، لتعزيز التكامل بين الاقتصاد الإلكتروني والاقتصاد الحقيقي، ودعم تداول السلع وتنشيط السوق الاستهلاكية.

وأعرب عن تقديره للأعمال التي جرى تنفيذها على نحو فعال في سبيل ضمان إمداد السوق بالسلع ذات الأسعار المستقرة، وخاصة مواد الوقاية والسيطرة على المرض وضروريات الحياة.

وبعد أن عرض استراتيجية كاملة قال إنه يتعين على جميع الشركات تطبيقها من أجل التغلب على الصعوبات في ظل استمرار تفشي الوباء في أنحاء العالم وذلك لضمان تمتع جميع الشركات وأصحاب المشروعات التجارية الخاصة بالفوائد المترتبة على تلك السياسات.

واطلع لي كه تشيانغ على أعمال تحقيق الاستقرار في التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، واستئناف العمل في الشركات ذات التمويل الأجنبي والتطورات في مناطق التجارة الحرة ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

وحث رئيس مجلس الدولة الصيني خلال اطلاعه على التقدم الذي أحرزته بعض المشروعات الكبيرة ذات التمويل الأجنبي، جميع المؤسسات الصينية على بذل المزيد من الجهود المنسقة والمساعدة على حل الصعوبات التي تواجه تلك المشروعات.

وذكر أنه يتعين على الصين مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتعجيل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح في مناطق التجارة الحرة، ودعم انفتاح المزيد من القطاعات على نحو أكبر، وخاصة قطاع صناعة الخدمات.

وأكد أنه ينبغي تطبيق سياسات داعمة ومتنوعة بشأن استقرار التجارة الأجنبية بشكل صارم وبأقصى سرعة، مع بذل الجهود لزيادة تيسير التخليص الجمركي وتطوير أنماط جديدة للتجارة الخارجية، مثل التجارة الإلكترونية.

لي كه تشيانغ

يجب تعميق الإصلاح ودفع زخم التنمية الاقتصادية

ويتصاعد الجدل في أنحاء العالم بشأن سبل مواجهة تفشي فايروس كورونا ومحاولة التقليل من الأضرار الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد العالمي جراء الإجراءات الاستثنائية التي تهدد الاقتصاد العالمي بالانهيار.

وتكبدت أسواق المال العالمية الكبرى على مدى الأسابيع الماضية خسائر تصل إلى 20 تريليون دولار، وسط حالة من الهلع.

ويقول الخبراء إن الثمن الاقتصادي لتداعيات انتشار الفايروس قد يؤدي إلى أضرار بحياة سكان العالم تفوق التداعيات المباشرة لانتشار الوباء.

مغامرة بريطانية مثيرة للجدل لتفادي كارثة الدمار الاقتصادي

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

فاجأت الحكومة البريطانية دول العالم بالكشف عن سيناريو مغامر للتعامل مع التفشي الحتمي لوباء فايروس كورونا، يركز بشكل أساسي على حماية الاقتصاد من الانهيار، والذي قد تكون تداعياته أخطر من انتشار الوباء.

وتركز الخطة المثيرة للجدل بسبب مخاوف من عدم نجاحها، على ما يعرف بتعزيز "مناعة القطيع" لمنع انهيار المؤسسات الطبية والنشاطات الاقتصادية وتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة الفايروس على المدى الطويل.

وأشار مسؤولون إلى أن الحكومة ستعلن خلال أسابيع إجراءات لحماية كبار السن والذين يعانون من أمراض مزمنة، قد تصل إلى تقييد حركتهم لحمايتهم من الإصابة بالفايروس.

وتستند خطط الحكومة إلى السماح لبقية أفراد المجتمع بمواصلة أنشطتهم، حتى لو أدى ذلك إلى إصابتهم بالفايروس، بسبب قناعة الخبراء بأن الأطفال والشباب والأصحاء قادرون على تجاوز الإصابة، ليكتسبوا بذلك مناعة تقلص إمكانية نقلهم للفايروس.

ويشير المدافعون عن الخطة المثيرة للجدل، إلى قناعة عالمية بحتمية انتشار الفايروس في جميع أنحاء العالم، وإمكانية عودته مجددا في المستقبل فور عودة السفر والاختلاط.

ويقولون إن إجراءات الحجر التي فرضتها الصين وإيطاليا ودول أخرى لن تجدي نفعا، بسبب صعوبة مواصلة فرضها لمدة طويلة وتداعياتها المدمرة للاقتصاد.

ويرى خبراء أن إزالة الحظر في الصين وشمال إيطاليا، سيؤدي إلى عودة انتشار الفايروس مع عودة السفر والسياحة والتجمعات الكبيرة.

وتريد بريطانيا من خلال هذه الخطة منع وصول الوباء إلى كبار السن والمرضى على نطاق واسع، الأمر الذي قد يؤدي إلى عجز المؤسسات الطبية وشيوع الفوضى والهلع.

وتبدو الخطة التي تتعرض لانتقادات كبيرة، أكثر جرأة مما يحتمل الرأي العام، لكنها قد يتسع قبولها كحل أخير حين يتفاقم فشل الأساليب البديلة، وتتراكم التداعيات التي تهدد بانهيار الاقتصاد العالمي.

ورغم كل إجراءات التحفيز المالي وإغداق الأموال من قبل الحكومات لمواجهة الفايروس، إلا أنها قد لا تكون كافية لمنع انهيار ملايين الشركات وفقدان مئات ملايين الأشخاص لوظائفهم.

> لندن قذفت قنبلة موقوتة لتختبر الرأي العام البريطاني والعالمي، الذي قد يزداد قبوله لها حين يدرك العالم عدم وجود أي حل آخر

وتخشى الأوساط الاقتصادية من حدوث زلزال فوري في قطاعات كثيرة، لن تستطيع العودة مجددا إلى نشاطها بسبب إجراءات الحجز وإيقاف جميع النشاطات التي كانت تعاني أصلا صعوبات خانقة.

ويبدو من المرجح أن يدرك العالم بمرور الوقت أن التداعيات الاقتصادية هي أخطر ما في الأزمة، وأن الفايروس سيعجل فرض نظام اقتصادي عالمي جديد قبل أوانه ودون أن تكون الحكومات مستعدة لدخوله.

وكان نموذج الاقتصاد العالمي قبل أزمة الوباء يتجه إلى تحول تدريجي تنحسر فيه الكثير من النشاطات الاقتصادية وما يعرف بمتاجر "الشارع العام" تلفظ أنفاسها في وقت تزحف الأتمتة والتسوق الإلكتروني على الوظائف التقليدية.

وقد يؤدي الانتقال من تراجعها التدريجي إلى التوقف الفوري بسبب إجراءات الوقاية الاستثنائية إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي.

ويبدو أن حكومة بوريس جونسن قذفت قنبلة موقوتة لتختبر الرأي العام البريطاني والعالمي، الذي قد يزداد قبوله لها حين يدرك العالم عدم وجود أي حل آخر لإيقاف عاصفة فايروس كورونا.